

التلجنة في الرضى الزواجي / المطران بشاره الراعي. — في Revue . (1992) N° 1
juridique de l'USEK : ص. ١٣٥-١٤٣ .

ملاحظات في أسفل الصفحات.

(الزواج) القانون الكنسي. II. الزواج (المسيحية) — لبنان — قوانين وتشريعات. I.

PER L1311 / FD56556P

التلجئة في الرضى الزوجي^(١)

بقلم

سيادة المطران بشاره الراعي

رئيس أساقفة جبيل

والمشرف على المحاكم الروحية المارونية

تحديد التلجئة

حسب القانون ٨٢٤ من مجلة قوانين الكنائس الشرقية، البند الثاني :
« اذا نفى احد الزوجين او كلاهما بفعل ارادة وضعي الزواج نفسه ، او اي عنصر
جوهرى من عناصر الزواج ، او ميزة جوهرية من ميزاته ، يكون الزواج باطلاً » .
- عناصر الزواج الجوهرية التي يمكن ان ينفيها احد الزوجين محدّدة بالقانونين
٨١٧ و ٧٧٦ ، وهي :

١ - هبة الذات المتبادلة بين الزوجين بعهد لا رجوع عنه ، بفعل ارادة وضعي ،
تكوّن الرضى الزوجي (القانون ٨١٧ ، بند ١) .

٢ - شركة حياة كاملة بين الزوجين مرتبة من طبعها الى امرين :
أ - خير الزوجين
ب - انجاب البنين وتربيتهم .

- اذا نفى احد الزوجين أو كلاهما بفعل ارادة وضعي الزواج ككل ، فهذه تلجئة
كاملة .

(١) محاضرة القيت في الندوة الثانية حول «مجلة قوانين الكنائس الشرقية» ، في كلية الحقوق ، جبيل - لبنان ، في
٢٢ نيسان ١٩٩٢ .

— اذا نُفي عنصر من العناصر الجوهرية : هبة الذات المتبادلة بدون رجعة ، العمل على خير الزوج الآخر ، انجاب البنين وتربيتهم : هذه تلجئة جزئية او ينفي ميزة جوهرية من ميزاته . «ميزات الزواج الجوهرية اثنتان» :

أ — الوحدة التي تتضمن الامانة

ب — الديمومة او اللانفصام ، اللانحلال (بموجب القانون ٧٧٦ ، بند ٣) .
هذه تلجئة جزئية سواء نفى العناصر الجوهرية والميزات الجوهرية كلها او بعضها .
هناك قرينة قانونية مضادة للتلجئة تقول : «رضى النفس الداخلي يُفترض مطابقاً للكلمات والعلامات المعتمدة في عقد الزواج» (القانون ٨٢٤ ، بند ٢) .

إذاً ، تحديد التلجئة «هي فعل ارادة وضعي يعبر به عاقد الزواج خارجياً عن رضاه ، وباطنياً ينفي هذا الرضى او مضمونه من العناصر او الميزات» .

مثلاً : فعل ارادة خارجي يعقد فيه زواجا . أما في الباطن فهناك فعل خفي يقول : انا لا اريد هذا الزواج . لا اريد انجاب الاولاد ولا اريد المحافظة على الامانة ، اوانا انتظر أي مجال للطلاق وانحلال الزواج ، او اريد ان اقهر الزوج الآخر ولا أسعده ...
فعل الارادة الداخلي هو الذي يتضمن نية حقيقية تتغلب على فعل الارادة الخارجي .
فالتلجئة هي تظاهر بعقد زواج بكل مضامينه انما هو مجرد عمل ظاهري (simulation) . إذاً هي فعل ارادة وضعي (acte positif de volonté) اي لا مجرد نية او ارادة اعتيادية مألوفة (volonté habituelle) أو افكار معلنة او رغبة او نية مبهمه مضادة لجوهر الزواج .

أنواع التلجئة

التلجئة الكاملة هي نية عدم عقد زواج كالزواج الصوري : المزح مثلاً . بينما التلجئة الجزئية هي نية عقد الزواج مع عدم الالتزام بموجباته .

في الاجتهاد الروتالي نوع من التلجئة الكاملة : المزح (jeu) . لا تذكر القوانين الكنسية احكاماً بشأن المزح ولكن من البديهي ان الزواج باطل . توجد قاعدة ضمنية تحكم بعدم صحة الزواج المتعقد بمزح .

لا يمكن ان يدخل المرح في اطار التقدير القانوني اذا كان للتعبير عن الرضى كل الاوصاف الظاهرية الخاصة للتعبير الحقيقي ، يعني ذلك ان المتعاقد اراد اقله ظاهرة التعبير. ينتج عن ذلك ان البطلان حاصل ، اذا وجد فعل ارادة وضعي يرمي الى رفض الزواج عينه ويمكن ان يتم هذا الفعل ويتحقق في حالة المرح. فيكون المرح تلجئة بكل معنى الكلمة.

تحديد المرح بعقد الزواج :

عندما لا توجد اية نية لعقد الزواج. ولكي يعبر عن نيته في العقد يمثل ، يقوم بعملية تمثيل والارادة وهمية وكأنه يلعب مسرحية.

- العناصر الجوهرية في التلجئة الجزئية :

١- هبة الذات المتبادلة: التي تكون كل الشخص ، وتتضمن الافعال الزوجية. من ينفي أو يرفض قيام الأفعال الزوجية يتعاقد باطلاً ، مثلاً : ليس من الضرورة منذ البداية نفي العلاقة. فيقول مثلاً بعد ولدين او ثلاثة نقطع العلاقة الزوجية ، فليس له حق بعمل هذا الفعل الارادي لأن هبة الذات المتبادلة بعهد لا رجوع عنه لا يحد بالزمن العلاقات الزوجية. هذه احد العناصر التي نجد فيها كثيراً من الاجتهاد الروتالي.

٢ - التلجئة في حلية النسل :

تُنفى حلية النسل :

أ - عندما تكون النية بالقيام بأفعال جنسية زوجية غير مكتملة من أجل تجنب الانجاب.

ب - عندما يرفض عاقد الزواج بفعل ارادة وضعي الحق على الانجاب. يقول الاجتهاد: من الضروري ان نتميز في التلجئة في حلية النسل ، بين حلية البنين ، أو العنصر الجوهري في حد ذاته ، أو في المبدأ. التمييز بين الافراط في الاستعمال وبين رفض الحق على الانجاب.

ج - عندما يريد احد الزوجين الاتحاد الزوجي فقط لمدة معينة ، مثلاً حتى ولادة ولدين او لمدة ثلاث سنوات ، ومن بعدها يرفض هذا الاتحاد وضعياً ونهائياً. الزواج في هذه الحالة يكون باطلاً لأن رفض الاتحاد الزوجي الطبيعي بعد هذه المدة يعني

رفض الحق الزوجي الدائم على افعال مرتبة للانجذاب.

التلجئة في حلية النسل لا تتحقق ولا تبطل الزواج اذا اراد احد الزوجين رفض الاتحاد الزوجي منذ عقد الزواج حتى تحقيق ظروف معينة ، مثلاً بعد تغيير الاحوال الاقتصادية ، أو بعد إنهاء فترة الدراسة ، أو بعد إنهاء المسكن... ففي هذه الحالة لا توجد تلجئة ولو كان هناك فعل ارادة وضعي.

٣ - التلجئة في حلية الامانة او الوحدة: هي الميزة الاولى من ميزات الزواج. والوحدة تتضمن الامانة.

فالاتجاه ، انطلاقاً من تعابير مار اغسطينوس ، يستعمل لفظة الأمانة. بينما هي بذات المعنى أي التلجئة في حلية الامانة او التلجئة في حلية الوحدة. فالأمانة هي الميزة الجوهرية في الزواج التي تُفهم من حيث الاستثنائية في العلاقة الزوجية. وهي تعني أمرين :

أ - إما عدم وجود أكثر من رباط زوجي في آن ، بحيث لا يستطيع طرف عقد زواج جديد قبل انحلال الزواج الشرعي القائم.

ب - أو عدم انشاء علاقة زوجية مع ثالث ، بحيث لا يلبي الزوج واجباته الزوجية مع زوجه. وعليه يُسَهَك الحق الاستثنائي على العلاقة الزوجية وتكون هناك تلجئة ، عندما :

١ - يوضع حد ما للرضى منافعٍ لواجب المحافظة على الأمانة.

٢ - تسود النية في ان لا يلتزم عاقد الزواج إلا بتحفّظ ، اي برفض واجب عدم انشاء علاقات جنسية مع آخرين.

٣ - يعقد التزام ايجابي بالتعاطي الجنسي مع ثالث.

٤ - يحتفظ احد الزوجين أو كلاهما بإمكانية عدم المحافظة على الامانة.

ولكن اذا منح الزوج زوجه هذا الحق على العلاقة الزوجية ولكنه خالف بمسلكه الأمانة ، تعتبر مخالفته هذه افراطاً في الحق يتناول ممارسة الحق ، لا نفي الحق. وفي هذه الحال يبقى الزواج قائماً صحيحاً.

- الحالة الثانية من الاجتهاد: تُرفض حلية الامانة وتكون هناك تلجئة مبطله

للزواج عندما يُشرك أحد الزوجين في الحق على الأفعال الزوجية شخصاً آخر، سبق وأقام معه علاقات في الماضي.

— الحالة الثالثة: ترفض حلية الأمانة عندما لم يخن أو لا يخون في الواقع أحد الزوجين الآخر بأقامة علاقة جنسية مع غيره، لانه في معتقده لم يجد بعد الشخص المثالي لذلك. في هذه الحالة تظل النية الحق الاستثنائي لا مجرد الممارسة.

٤ - التلجئة في حلية السر: كما يسميها مار اغسطينوس أو التي هي التلجئة في حلية الديمومة. أي نفي الديمومة أو نفي عدم الانحلال أو الانفصال أو نفي سر الزواج.

تُرفض حلية الديمومة أو حلية السر عندما يحتفظ أحد الزوجين بحق فصم الرباط الزوجي في وقت ما أو في مناسبة ما. إذاً عندما يحتفظ بحق فصمه بغية الحصول مجدداً على الحرية (حرية مطلق الحال) وبالتالي عقد زواج آخر.

في التلجئة في حلية السر أو الديمومة لا يوجد امكانية التمييز بين الحق وممارسة الحق، كما في حلية البنين وحلية الأمانة، لأن لا تمييز بين اتمام الديمومة على الصعيد العملي وبين وجودها على الصعيد النظري كحق. وعليه من يرفض الديمومة يرفض في الوقت عينه عنصراً رئيسياً من ميزات العقد الزوجي فيكون الزواج باطلاً.

إنطلاقاً من الاجتهاد يعقد زواجاً باطلاً بسبب تلجئة في حلية الديمومة أو السر من يحتفظ بحق اللجوء إلى الطلاق المسمى «مدني» سواء احتفظ به بوجه مطلق أو بوجه مشروط فقط. (مثلاً: إذا ما مشي الحال بلدي طلق. أو: انا احتفظ بحقي بكسر الزواج ساعة اجد ذلك مناسباً).

— هناك تلجئة في حلية السر عندما يشترط الفصم بحالة معينة. مثلاً بالوجه المشروط، إذا فشلت الحياة الزوجية، إذا حصل خيانة من الطرف الآخر... فمن يقبل أو يعتمد امكانية الطلاق أو كسر الرباط الزوجي إنما ينفي ديمومة هذا الرباط.

فعل الارادة الوضعي الرافض للديمومة لا يعني مجرد افتراض أو مجرد تكهن. ولا يجوز الخلط بين النية، الارادة المألوفة (volonté habituelle) التي لا تحدد الفعل عينه ولا تدخل في نطاق رضى عاقد الزواج.

كذلك فعل الارادة الوضعي لا يتضمن المعرفة أو القبول لحيات الزواج لأن هذه الحيات غير مطلوبة لعقد زواج صحيح.

هنا ندخل في بعض القرائن في التلجئة في حلية السر أو الديمومة :

أ - الخطأ البسيط (l'erreur simple) المؤدي الى التلجئة. هذا الخطأ بشأن ديمومة الزواج أو عدم انفصام الزواج لا يؤدي حتماً وبذات الفعل الى نية عامة مضادة لعدم الانفصام. ولكنه (الخطأ البسيط) في بعض الحالات قد يتضمن رفض حلية الديمومة كما يبدو في الاجتهادات الروتالية. مثلاً :

١ - يقدر، انطلاقاً من اعلان هذه الأخطاء، وجود ارادة معاكسة للزواج، ويقدر ما يكمن الخطأ في عقل الشخص بشيء من التشبث، وهو لا يحهل عقيدة الزواج الحقيقية، وهذا الشخص هو غير مؤمن وفساد الاخلاق ويشمت بالعقيدة الخاصة بالزواج. يقدر هذا الخطأ أنه قرينة لصالح التلجئة.

٢ - قد يحصل أن الخطأ يلج في عقل صاحبه بدرجة أنه لا يريد غير ما يفكر ولا يفعل غير ما يتردد في عقله أو ذهنه.

غير أن هاتين الحالتين وان ادت شدتهما الى فتح السبيل بوجه اليقين الادبي عن رفض الديمومة لا يكفي، بل يجب اكملها بدلائل ثبوتية كالتربية الخاطئة دينياً ومدنياً، كالحس أو الذهنية الاخلاقية أو نوعية التصرف الاجتماعي.

ب - قرائن أخرى بشأن آراء خاطئة، بشأن الطلاق أو الديمومة تؤدي الى التلجئة. أصحاب الرأي الخاطئ القائل بزواج الطلاق والرأي المتأصل في العقل يعتبرون أن الزواج والديمومة فكرتان متناقضتان. وبما انهم ينكرون وجود الشرع الطبيعي إنما يتصورون الزواج كمؤسسة نابعة من مجرد شرع وضعي حسب معطيات التطور السوسولوجي. والزواج في رأيهم منظم بشرائع مدنية فقط.

من الصعب عند هؤلاء قيام القرينة العامة القائلة بأنهم ينون عقد زواج كما رتبته الخالق، يعني زواج دائم. فالاجتهاد يقول من الصعب ان يعقد هؤلاء زواجهم حسب هذه القاعدة. فانتفت هذه القاعدة من أذهانهم باعتقادهم ان الزواج مؤسسة مدنية (وليست مؤسسة طبيعية) وضعها الشرع الوضعي (droit positif).

هؤلاء الناس الذين يقدمون على الزواج بالذهنية المتعلمة إنما يعقدونه عامة كما هو مقبول في المجتمع الذي يعيشون فيه. غير أن الزواج في المجتمعات المتعلمة إنما المؤسسة على ثقافة مسيحية عريقة، هذا الزواج يُعتبر أنه معقود مدى الحياة ما لم يوضع له حد بفعل ارادة وضعي من قبل كلا الطرفين أو احدهما اثناء عقده متبنين هكذا شريعة الطلاق.

- التلجئة في حلية السر عند الذين تربوا تربية غير كاثوليكية.

هؤلاء الذين يعززون، بسبب تربيتهم وعاداتهم المحلية، آراء مضادة لديمومة الزواج إنما لهم آراء صائبة بشأن حلى الزواج، هم فيما يعقدون زواجا إما لا يفكرون بالطلاق وإما لهم بشأنه قصد مبهم فقط أو قصد غير محدد، ما لم تدفعهم ظروف أو مناسبة أو سبب حقيقي الى تطبيق العقيدة الخاطئة على رضاهم الزوجي الخاص.

ان الشرائع المدنية أو الكنسية غير الكاثوليكية لا تتزع عنهم امكانية القيام بفعل ارادة وضعي للجوء الى الطلاق عند الحاجة، علماً أن وضع مثل هذا الفعل الايجابي ممكن دون أي مانع من قبل هذه الشرائع. وعليه ان السؤال الرئيسي المطروح في دعاوى غير الكاثوليك هو: هل تدخلت أو حصلت قبل الزواج مناسبة أو هل هناك سبب لاجراء فعل ارادة وضعي حقيقي يرمي الى الطلاق في ظروف معينة؟

اما اقوال هؤلاء غير الكاثوليك أو المتربون تربية غير كاثوليكية، اقوالهم بشأن امكانية اللجوء الى الطلاق اثناء الخطبة وفي زمن قريب من الزواج، هذه الاقوال يجب تفسيرها في ضوء طريقة تفكيرهم وحالة ذهنيتهم وسجيتهم الخاطئة ربما أو غير الناضجة حيال الزواج وفي ضوء سائر ظروف الزواج.

وعندها يسهل تحديد ما إذا كان عاقد الزواج يعني في تعابيره نية حقيقية فعلية أو افتراضية على رفض الديمومة من رضاه الزوجي الخاص ام مجرد اعلان اراء خاطئة. على كل حال تظل القاعدة القائمة في القانون ٧٧٩ في حالة الشك، تكون المسألة لصالح صحة الزواج.

سبب التلجئة

يجب التمييز في دعاوى التلجئة بين سبب التلجئة وسبب عقد الزواج مثلاً: قد

يضطر انسان لظروف قاهرة أن يعقد زواجاً بدون حب مع الطرف الآخر لسبب خارجي فقط. هذا لا يعني تلجئة الرضى. فالحب لا يصنع الزواج بل الرضى يصنعه، حسب المفهوم القانوني. نقصان الحب لا يعني نفي الرضى.

- نوعية اسباب التلجئة مثلاً:

- الاكراه: عقد زواج باكراه فيرى الحل بتجنب الانجاب.

- المرأة عندها نوع من الخوف من انجاب الأولاد. فهذه الاسباب تجعل الانسان يسير ضد الطبيعة. لأنه من صميم الطبيعة ان الأبوة والامومة لا يمكن ان تنفي الانجاب الا بسبب قاهر.

- من الأسباب التي تؤدي لنفي الديمومة الحب المفرط للحرية عند الانسان غير المتدين أو المتشرب عادات منحرفة أو رديئة، شهوة غرائزية قوية حتى المرض. عندما يثبت سبب التلجئة، وهذا أساس في اثبات التلجئة، تضعف قوة القرينة القانونية التي ذكرناها أي رضى النفس الداخلي المطابق للكلمات والعلامات الخارجية، والا فنبقى في حالة الشك لصالح الزواج.

اثبات التلجئة:

١ - يتم باثبات النية الراجحة لدى عاقد الزواج من خلال اقرار صاحب التلجئة ولا سيما خارج التحقيق القضائي وفي وقت غير مشبوه.

٢ - إثبات وإيجاد السبب، أي هذه العلة السببية للتلجئة التي تدفع صاحبها ان يسير عكس السير الطبيعي إذ لا احد يعقد زواجاً بنية عدم انجاب، ولا احد يعقد زواجاً عادة بنية عدم الأمانة، ولا احد يعقد زواجاً مؤقتاً مع نية كسره، هذا عكس الطبيعة. السبب هو الاساس في اثبات التلجئة.

٣ - الظروف السابقة للزواج والمرافقة واللاحقة.

- الظروف السابقة مثلاً: علامات عدم وجود الحب: «حب ظاهر، زيارات بروتوكولية، عدم تقديم هدايا».

- الظروف المرافقة للزواج: التصرف اثناء عقد الزواج كيف كانت حالة الزوجين.

- الظروف اللاحقة للزواج: طريقة العيش والتعامل في الشركة الزوجية في البيت (المدة التي عاشوا فيها بسلام، الحبل أو عدمه...). فكل هذه الأمور اللاحقة للزواج تساعدنا على فهم النية الغالبة الراجحة في قضية اللجنة تساعد في كسر القرينة القانونية التي هي بالحقيقة قرينتان:

- قرينة اولى: الرضى الداخلي يطابق عادة الكلمات والحركات الخارجية.

- قرينة ثانية: حماية الزواج: ينعم بحماية القانون. ففي حالة الشك يكون الزواج صحيحاً.

إذن ليس بالامر السهل اصدار حكم اكيد بشأن وجود اللجنة لأنها تختبئ في ضمير الإنسان وفي قلبه وفي باطنه ما لم تكن قد حصلت بصيغة الشرط أو الاتفاق.